المبحث الثاني:

السنة النبوية الشريفة

السنة النبوية الشريفة هي المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، فهي تؤيد وتقوي أحكامه ومعانيه،وتبينها وتشرحها وتفصلها.

فما هي حقيقة السنة؟ وما هي حجيتها وأدلة ذلك؟ وما هي أنواعها؟ وما هي طبيعة علاقتها بالقرآن الكريم؟

تعريف السنة النبوية الشريفة:

تعريف السنة في اللغة:

السنة في اللغة هي السيرة والطريقة والعادة،حسنة كانت أم قبيحة، محمودة أم مذمومة.

كما تطلق السنة على الطبيعة والمثال المتبع والدوام وغير ذلك[1].

تعريف السنة في الاصطلاح الأصولي:

عرف علماء الأصول السنة بأنها ما نقل عن النبي ﷺ وأضيف إليه ـ غير القرآن ـ من قول أو فعل أو تقرير[2].

والأصوليون يقولون بأن السنة أصل من أصول الأحكام ودليل من أدلتها يلي القرآن الكريم في الرتبة، وقد بينوا أن الرسول ﷺ يتولى بيان التشريع ووضع الضوابط للمجتهدين من بعده.

---

(١) انظر لسان العرب ٦ / ٣٩٦ ، مادة سنن ، وتاج العروس : ١٨ / ٢٩٦ :: مادة سنن، وإرشاد الفحول : ص ٦٧ .

(٢) ينظر الإحكام: الآمدي: (١ / ٤٧ ـ ٤ / ١٣٦) .

مشتملات السنة النبوية الشريفة:

تشمل السنة النبوية أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته.

وأقوال النبي ﷺ هي عباراته وكلماته التي تلفظ بها. ومثال ذلك: ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: « **إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه** »(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أرأيتم لوأن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: فكذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا**»(٢).

وأفعاله هي تصرفاته وأعماله التي صدرت منه.

وهذه الأفعال أنواع ثلاثة:

١ ـ الأفعال النبوية المتصلة بالتشريع والتكليف، كصلواته وصومه وحجه.

٢ ـ الأفعال النبوية الخاصة بالنبي ﷺ كقيامه جميع الليل أو أغلبه، وكصومه بالوصال، وكتزوجه بأكثر من أربعة نساء.

---

(١) أخرجه البخاري في باب الوحي، وأخرجه النسائي في كتاب الطهارة في باب ٦٠ وفي كتاب الطلاق باب ٢٤، وأخرجه غيرهما.

(٢) متفق عليه.

٣ ـ الأفعال النبوية الجبلية الطبيعية، ومثالها: لبسه وأكله وشربه ونومه وغير ذلك[١].

أما إقراره ﷺ أو تقريره فهو سكوته تجاه أمر شاهده أو سمعه، فيدل ذلك السكوت على موافقته على ذلك الأمر، وعدم إنكاره ورفضه، ومثاله: سكوته عن أكل الضب [٢] من قبل خالد بن الوليد، فدل ذلك السكوت على إباحة الضب، غير أنه ﷺ كان يعافه لأنه لم يكن موجوداً في أرض قومه.

أنواع السنة النبوية الشريفة:

يقسم العلماء والأصوليون السنة بحسب التواتر والآحاد إلى:

النوع الأول ـ السنة المتواترة:

وهي السنة التي يرويها قوم لا يحصى عددهم لكثرتهم، ويؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم حتى يصل السند إلى النبي ﷺ.

حكم السنة المتواترة وجوب العلم اليقيني الضروري؛ لأنها قطعية الثبوت، أي قطعية تواصل السند الصحيح من الرسول ﷺ إلى مرحلة التدوين، وإلى كافة الأجيال والشعوب الإسلامية.

وعليه يحرم إنكارها تحريماً قطعياً ولازماً ومن أنكرها يستتاب وجوباً، وإن لم يَتب يُراق دمه [٣].

---

(١) فهذه الطبائع تبقى خاصة بالرسول ﷺ ما لم يدل دليل أو توجيه من الشرع يفيد مشروعيتها على سبيل الاقتداء والتأسي والاستنان. ومثال ذلك أكله باليد اليمنى، ونومه على شقه الأيمن.

(٢) حيوان زاحف يعيش في الصحارى والبراري غليظ، الجسم خشنه وله ذنب عريض وملتوٍ.

(٣) جامع بيان العلم وفضله: ٢ / ٣٢.

النوع الثاني ـ السنة الآحاد:

هي السنة التي نقلها الأفراد الثقات الأثبات، مع اتصال السند من الرسول ﷺ إلى مرحلة التدوين، وإلى كافة الأمة الإسلامية.

وهي توجب العمل اتفاقاً [1]، وتوجب العلم الظني الراجح من حيث التفصيل، وتوجب العلم اليقيني والقطعي من حيث الجملة.

النوع الثالث ـ السنة المشهورة:

وهي نوع ثالث يضيفها الحنفية وتسمى المستفيضة، وهي السنة الآحاد في عصر الصحابة والسنة المتواترة في عصر التابعين وتابعيهم.

أي أنها كانت آحاداً في عصر الصحابة، ثم تواتر عليها وتناقلها جيل التابعين وتابعيهم، حتى أصبحت في حكم السنة المتواترة، من حيث كثرة الرواة، وانتفاء الكذب، واتصال السند.

حجية السنة النبوية:

السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني لمعرفة الأحكام الشرعية، وهي الأصل الإسلامي الذي يلي القرآن الكريم في الرتبة، ومعنى كون السنة حجة: أنها دليل على حكم الله: يفيد العلم أوالظن به، ويظهره ويكشفه لنا [2]. فالمعنى الحقيقي للحجية هو: الإظهار والكشف والدلالة، ويلزم هذا وجوب العمل بالمدلول: حيث إنه حكمُ الله [3].

---

(١) ذكر الإمام الشافعي أدلة كثيرة من الكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين وتابعيهم وفقهاء المسلمين تؤكد على وجوب العمل بالسنة الآحاد، انظر الرسالة: ص ٤٠١ .

(٢) حجية السنة: د / عبد الغني عبد الخالق: ص ٢٤٣ .

(٣) حجية السنة: د / عبد الغني عبد الخالق: ص ٢٤٤ .

فالمجتهد ينظر أولاً في القرآن الكريم ليستخرج منه حكماً معيناً، فإذا وجده اكتفى، وإذا لم يجده أصلاً أو وجده بشكل غير واضح وبصورة يحتاج فيها إلى زيادة بيان وتفصيل، فإنه ينظر في السنة الشريفة ليستخرج الحكم الذي يبحث عنه، أو يتعرف على بيانه وشرحه وتفصيله من قبل السنة النبوية الشريفة.

الأدلة على حجية السنة النبوية الشريفة:

الأدلة على حجية السنة كثيرة جداً. ويمكن أن نكتفي بإيراد ما يلي (١).

الدليل الأول: القرآن الكريم:

هناك آيات كثيرة دعت المؤمنين والمجتهدين إلى العلم بالسنة النبوية الشريفة والعمل بها والنظر في نصوصها وتوجيهاتها بغية استخراج الأحكام والمطالب الشرعية منها. ومن هذه الآيات:

قوله تعالى: ﴿**مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾ [**النساء**: ٨٠].

قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [**النساء**: ٥٩].

قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**﴾ [**الأحزاب**: ٢١].

وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [**النساء**: ١٤].

---

(١) لزيادة معرفة باقي الأدلة التفصيلية يرجع إلى كتب الأصول ودراسات السنة وغير ذلك. انظر على سبيل المثال كتاب السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي: ص ٥٠، ٥١.

والأمر الجامع لهذه الآيات الكريمات هو الدعوة الإلهية الصريحة إلى طاعة الرسول ﷺ واتباعه والاقتداء به، والاعتماد على ما بيَّنه الرسول ﷺ وشرحه لنصوص القرآن وأحكامه ومعانيه.

الدليل الثاني: السنة النبوية نفسها:

السنة بأنواعها الثلاثة (الأقوال، الأفعال،التقريرات) دليل على كون هذه السنة مصدراً تشريعياً، وأصلاً ثابتاً معتبراً بعد الكتاب العزيز.

ومن الأقوال النبوية حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» الذي ذُكر قبل قليل، ومن الأفعال النبوية: صلواته وصومه وطوافه وحجه وسائر أفعاله وأعماله التي دعا إلى تفهمها وتطبيقها والقيام بها. قال رسول الله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم**»(١).

وقال: «**خذوا عني مناسككم لعلي لا أراكم بعد عامي هذا**»(٢).

الدليل الثالث: الإجماع:

إجماع العلماء والمجتهدين واتفاق الأمة قاطبة، خلفاً عن سلف،وجيلاً بعد جيل، دليل قاطع وبرهان ساطع على حجية السنة النبوية الشريفة ومكانتها في معرفة الأحكام الشرعية واستنباطها واستخراجها.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الآذان، باب الآذان للمسافرين ....

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الحج ـ باب الإيضاع في وادي محسر: ٥ / ٩٥٢٤ .

الدليل الرابع: العقل:

دل العقل على أن القرآن لا يمكن فهم معانيه وتعقل أحكامه وتمثل أسراره ومدلولاته ومقاصده إلا عن طريق السنة، بل إن القرآن الكريم لا يمكن وصوله للناس وبلوغه إليهم إلا بواسطة الرسول ﷺ وتلقيه عن ربه تبارك وتعالى، فلو استُغني عن السنة وعن صاحبها ﷺ لما أمكن الناس معرفة آيات القرآن وسوره وأحكامه ومعانيه، فالعقل والحس والمشاهدة أمارات دالة على مكانة السنة وضرورتها وحجيتها.

علاقة السنة بالقرآن:

ذكر الأصوليون أن علاقة السنة النبوية بالقرآن تكون على المستويات الثلاثة التالية:

المستوى الأول: موافقة السنة للقرآن:

السنة النبوية الشريفة توافق القرآن الكريم وتؤيد أحكامه ومعانيه إجمالاً وتفصيلاً.

فهي وحي الله تعالى المروي عن النبي ﷺ، والقرآن الكريم هو وحي الله المتلو، ومعلوم أن الوحي الإلهي متكامل ومتناسق، يوافق بعضه بعضاً، ويؤيد بعضه بعضاً.

المستوى الثاني: تبيين السنة للقرآن:

السنة تبين القرآن وتشرحه وتفسره وتوضحه. وقد ذكر الأصوليون أن هذا البيان أو التبيين يكون على نحو ما اصطلحوا عليه بتفصيل المجمل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق.

ونبين فيما يلي هذه الأنحاء الثلاثة:

النحو الأول: تفصيل المجمل:

اللفظ المجمل هو اللفظ الذي لا يعلم المراد منه بنفس صيغته، ويتوقف فهمه ومعرفة المراد منه على أمر آخر خارج عنه. مثاله: لفظ الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣]، هو لفظ مجمل، أي: لفظ لا يُعرف المراد منه، ولا يُعلم المطلوب منه؛ لأن إقامة الصلاة قد تحصل بفعل صلاة واحدة أو عدد من الصلوات، وقد تحصل بكيفيات مختلفة، وفي أوقات متعددة، ومعلوم أن التكليف بالصلاة أو بغيرها لا يكون مبهماً وغامضاً، وإنما يكون واضحاً ومحدداً ومعلوماً. والقاعدة تقول: إن من شروط التكليف العلم بالمكلّفِ به، أي معرفة تفاصيل وكيفيات الفعل الذي كلّف الله تعالى به الإنسان المكلف.

فهذا اللفظ (الصلاة) لفظ مبهم وغامض، لا يُعرف المراد منه من نفس صيغته، أي من نفس هذا اللفظ وأسلوبه، وإنما يُعرف بالرجوع إلى أمر شرعي آخر. وهذا الأمر الشرعي الذي يُبين المراد من لفظ الصلاة هو السنة النبوية الشريفة، أي هو أقواله ﷺ وأفعاله وإقراراته التي وضحت المقصود من الصلاة وبينت كيفيتها وصفتها ووقتها وشروطها وأركانها ومندوباتها وغير ذلك مما هو معروف في أحكام الصلاة وآدابها.

وكذلك الحال بالنسبة لقوله تعالى:

﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المزمل: ٢٠]، فإن لفظ الزكاة مجمل لا يُعرف المطلوب منه

على وجه التحديد والضبط، وعلى سبيل التفصيل والتفريع، ولذلك بينته السنة النبوية ووضحته وذكرت تفصيلاته وتعريفاته وكيفيته وشروطه وغير ذلك.

وخلاصة ما ذكر أن السنة تبين القرآن، وتوضح الألفاظ والأحكام والمعاني المبهمة والمجملة.

وهذا هو معنى قول علماء الأصول بتفصيل المجمل، أي تفصيل السنة لمجمل ألفاظ القرآن وأحكامه.

النحو الثاني: تخصيص العام:

اللفظ العام هو اللفظ الذي يشمل جميع أفراده التي وُضع لأجلها [1].

ومثال ذلك: لفظ الناس، فهو لفظ يشمل جميع أفراده الإنسانية، ولا يقتصر على العرب، أو المسلمين، أو الأفارقة، أو فئة معينة، أو جماعة معينة. ولفظ (الذين آمنوا) فهو لفظ عام يشمل كل المؤمنين وجميعهم وكافتهم، ولا يقتصر على المؤمنين في العصر النبوي، أو الذين آمنوا من الرجال دون النساء.

واللفظ العام يرد ذكره في القرآن الكريم، وقد يُراد به أحياناً العموم والشمول لجميع أفراده، وقد يراد به أحياناً بعض الأفراد فقط؛ ولذلك فإن معرفة المراد من العموم (جميع الأفراد أو بعضهم) يتحدد من قِبل السنة النبوية الشريفة. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ**﴾ [**البقرة**: ٢٨٢]، فلفظ البيع الوارد في الآية عام يشمل كل البيوعات، وقد خصصت السنة عموم ذلك اللفظ، بما ورد عن النهي عن البيوع الفاسدة، كبيوع الغرر،

(١) راجع مبحث العام والخاص ،أو العموم والخصوص .

والبيوعات التي فيها تدليس وتزييف وغش وتحايل. ومثال ذلك أيضاً: لفظ (السارق) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾[المائدة:٣٨]، وحصره في نوع معين من السراق، أو في السراق الذين تتوافر فيهم شروط معينة، كبلوغ الشيء المسروق نصاباً معيناً، وألا يكون قد سرق بشبهة، أو غير ذلك.

وعليه يكون السارق الوارد في الآية لفظًا عامًا وقع تخصصيه بالسنة، أي وقع حصرهُ في بعض السراق ولم يقصد به إرادة جميع السراق، ومن غير النظر إلى مقدار المال المسروق، ومن غير الالتفات إلى الشبهة التي تدرأ الحد وتبعده، وغير ذلك.

النحو الثالث: تقييد المطلق:

اللفظ المطلق: هو اللفظ الذي يقُيد بقيد. ومثاله: لفظ إنسان، فهومطلق عن القيود. ولفظ رقبة فإنه مطلق كذلك.

أما اللفظ الذي قُيد بصفة معينة ومثاله: إنسان تونسي، أو رقبة مؤمنة.

فقد قُيد لفظ إنسان بصفة كونه من تونس. وقُيد لفظ رقبة بصفة الإيمان، فهي رقبة مؤمنة، وليست كافرة أو مشركة.

وترد في القرآن ألفاظ مطلقة عن القيود والأوصاف، فتقوم السنة بتقييدها.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلفظ اليد الواردة في الآية هو لفظ مطلق لم يقيد بقيد معين، كالكوع أو المرفق أو الكتف، ولم يقيد باليمنى أو اليسرى، فجاءت السنة لتُقيده وتجعل له حداً معيناً. فقد بينت السنة الشريفة أن الذي يُقطع في السرقة هي اليد اليمني من الرسغ.

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾[النساء: ١٢]، فلفظ الوصية هو لفظ مطلق غير مقيد بمقدار معين، فبينت السنة أن مقدار الوصية هو الثلث أو أقل، فلا يجوز إخراج الوصية بأكثر من ثلث المال الذي تركه الميت.

والحديث الذي قيّد مطلق الوصية هو قوله ﷺ: « **الثلث والثلث كثير** »(١).

المستوى الثالث: السنة تدل على بعض الأحكام التي سكت عنها القرآن:

تدل السنة أحياناً على بعض الأحكام الشرعية التي سكت عنها القرآن. ومثال ذلك: ـ

ـ تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها.

ـ توريث الجدة، وبنت الابن مع البنت، والأخوة البنات.

ـ تحريم الحمر الأهلية.

ـ صدقة الفطر.

ـ ثبوت حق الشفعة.

ـ إيجاب الدية على العاقلة.

ـ منع القاتل من الميراث.

ـ ومنع التوارث بين المسلم والكافر.

ـ تغريب الزاني البكر.

---

(١) مسند الإمام أحمد ـ رقم ١٤٧٤.

هل استقلال السنة ببيان بعض الأحكام يقدح في حجية القرآن ومكانته ؟

قد يتساءل البعض: كيف تنفرد السنة ببيان بعض الأحكام، والقرآن قد حوى وشمل كل شيء؟ وقد قال تعالى: ﴿ **مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [**الأنعام**: ٣٨].

والجواب المعلوم عن ذلك أن القرآن قد شمل كل شيء من حيث التنصيص على جميع الأشياء كلياً أو جزئياً، عموماً أوخصوصاً، مطلقاً أو مقيداً. فما نص عليه جزئياً وتفصيلياً يُعمل به كما فُصل وفرع، وما نُص عليه كلياً يُعمل به كما هو وارد في القرآن، وكما هو مبين وموضح في السنة، لأن السنة ـ كما ذكرنا ـ تبين القرآن وتشرحه.

والعمل بالسنة هو في الحقيقة والواقع عملٌ بالقرآن نفسه، لأن القرآن هو الذي أمر باتباع السنة والعمل بها. وعليه يكون العمل بالأحكام التي سكت عنها القرآن وبينتها السنة يكون ذلك العمل من قبيل العمل بالقرآن والاعتماد عليه، والحق أن السنة لا تستقل تماماً عن القرآن في بيان الأحكام وإنما تستند بوجه ما وتعتمد على أصل ما من القرآن الكريم.

وأوضح ذلك الوجه وأبرز ذلك الأصل جملة الآيات الداعية إلى طاعة الرسول ﷺ واتباعه، التي وصفت الرسول بأنه مُبلغ ومبيِّن للأحكام القرآنية والتوجيهات الربانية.

ولذلك كله كانت السنة الشق الثاني للوحي الإلهي الكريم، حيث أطلق عليها اسم الوحي المروي، كما أطلق على القرآن الكريم الوحي المتلو.

النسخ بين القرآن والسنة:

النسخ هوالإبطال والإزالة. ومعناه في الشرع الإسلامي إزالة دليل وإبطاله بموجب دليل آخر حل محله، أو هو إزالة الحكم الثابت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه.

والنسخ يشمل القرآن والسنة، ويكون من القرآن، والسنة.

ويمكن أن نورد المسائل المتعلقة بهذا المطلب فيما يلي:

١ ـ السنة المتواترة تنسخ القرآن؛ لأنهما متماثلان في القوة، إذ كل منهما قطعي الثبوت (١).

٢ ـ السنة المتواترة تنسخ السنة المتواترة مثلها، لأنهما متماثلان في القوة.

٣ ـ السنة المتواترة تنسخ السنة الآحاد؛ لأن الآحاد أضعف من المتواترة.

٤ ـ السنة الآحاد تنسخ الآحاد؛ لأنهما متماثلان في القوة، ولا تنسخ المتواترة؛ لأنهما يختلفان في القوة.

ومعلوم من باب أولى أن القرآن ينسخ السنة المتواترة والآحاد(٢).

يقول الباجي: «لا خلاف بين أهل العلم في جواز نسخ القرآن بالقرآن، والخبر المتواتر بمثله، والخبر الواحد بمثله. وذهب أكثر الفقهاء إلى أنه يجوز

(١) هذا مذهب مالك والحنفية، وأحمد في إحدى روايتيه.

(٢) انظر زيادة التفصيل في مبحث النسخ.

نسخ القرآن بالخبر المتواتر. ومنع من ذلك الشافعي. والدليل على ذلك أن القرآن والخبر المتواتر كلاهما شرع مقطوع بصحته ، فإذا جاز أن ينسخ القرآن بالقرآن جاز أن ينسخ بالخبر المتواتر . . . ويجوز عند جمهور الفقهاء نسخ السنة بالقرآن. ومنع من ذلك الشافعي »[1].

*****

(١) ينظر الإشارات في أصول الفقه المالكي : الباجي : ص ٨٤ ـ ٨٥ .

المبحث ٢ : السنة النبوية الشريفة

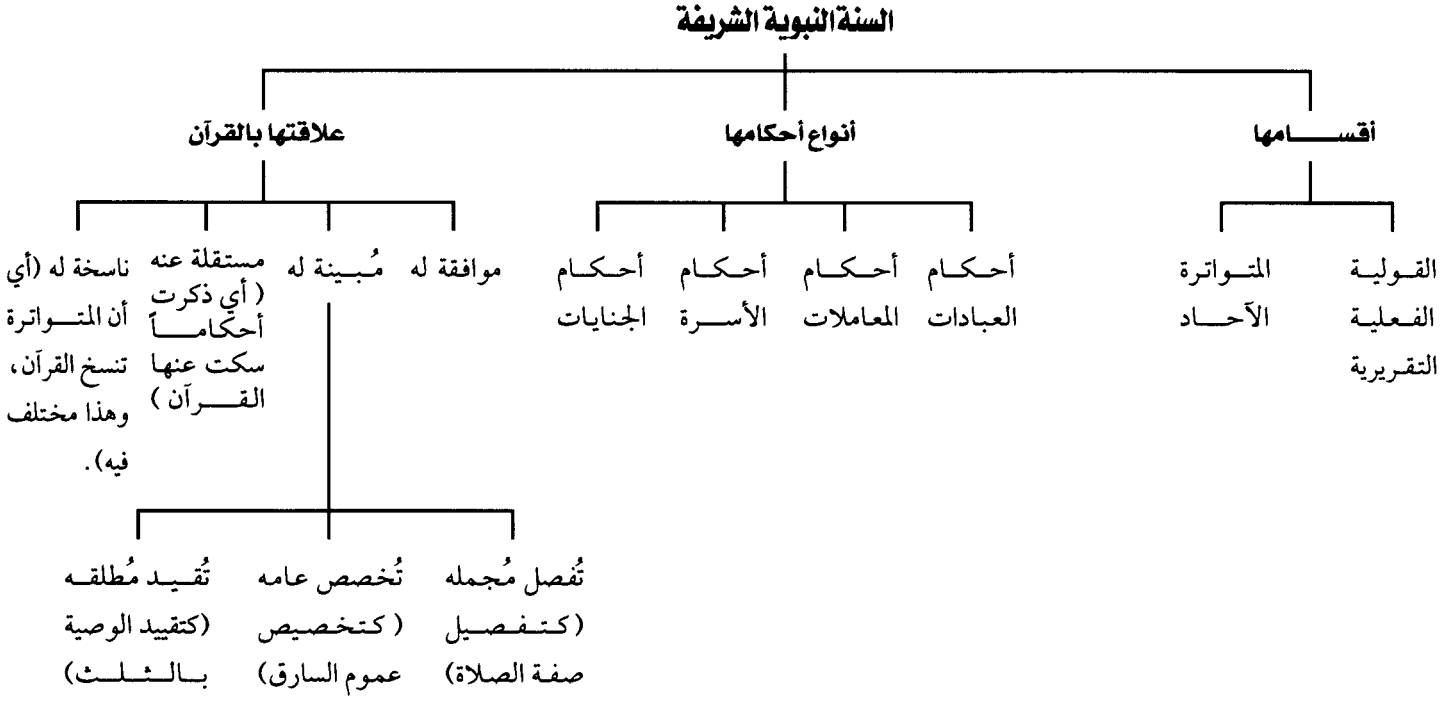

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤]

أسئلة إجمالية للمذاكرة والاختبار

س١ ـ عرف السنة في اللغة والاصطلاح.

س٢ ـ بين أنواع السنة مع التمثيل.

س٣ ـ بين أدلة حجية السنة من القرآن والإجماع والعقل.

س٤ ـ السنة تبين القرآن، كيف ذلك ، مع التمثيل والتحليل؟

س٥ ـ هل السنة تستقل ببيان بعض الأحكام، وإذا كان الجواب بِنَعم، فهل يقدح ذلك في شمول القرآن وإحاطته بكل شيء، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ (الأنعام : ٣٨) .

س٦ـ بيّن حالات النسخ الواقعة بين الكتاب والسنة.

س٧ ـ هل يجوز الاستغناء عن السنة والاقتصار على القرآن الكريم، كما يردد ذلك بعض الناس؟